|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **Mission Permanente de Tunisie**  **à Genève** | emblème.jpg | **البعثة الدائمة للجمهورية التونسية**  **بجنيف** |

**الدورة الخامسة والعشرين للجنة الاستشارية**

**لمجلس حقوق الإنسان، 15 – 19 فيفري 2021**

**\*\*-\*\***

**مداخلة الوفد التونسي حول البند الرابع المتعلق:**

**"الآثار السلبية للإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان"**

**(18 فيفري 2021)**

**شكرا السيد الرئيس،**

أجدد لكم التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وأهنئكم على حسن إدارتكم لأشغال هذه الدورة.

**السيد الرئيس،**

يشكل الإرهاب تهديدا لكافة الدول، يقوض أمنها واستقرارها وجهودها التنموية، ويؤثر بشكل مباشر على قيمها المجتمعية وعلى أمن الشعوب وحقوق الأفراد وحرياتهم.

ومن منطلق الوعي الجماعي بهذا التهديد، الذي يتعذّر على الدول مجابهته فرادي، اعتمد مجلس الأمن، سنة 2011، القرار عدد 1373، الذي مثّل اللّبنة الأولى للجهود الدولية للتصدّي للإرهاب بمختلف أشكاله، وأسّس للمنظومة الأممية لمكافحته، من خلال إنشائه "للجنة مكافحة الإرهاب"، التي ساهمت بصفة فعالة خلال العشريتين الأخيرتين، في دفع التعاون والتنسيق الدوليين ودعم قدرة الدول لمجابهة هذه الظاهرة الإجرامية الدولية المعقدة ومواكبة تطوراتها وأشكالها.

وبمناسبة مرور عشرين سنة على اعتماد القرار 1373، الذي أصبح اليوم مرجعية دولية في مجال العمل مُتعدّد الأطراف لمكافحة جميع أشكال الإرهاب، بادرت تونس يوم 12 جانفي الفارط، في إطار رئاستها لمجلس الأمن ولهذه اللجنة، بتنظيم جلسة نقاش رفيعة المستوى حول "التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب"، مثّلت مناسبة لتقييم عقدين من المجهودات الوطنية والأممية والدولية واستخلاص الدروس المستفادة وتقاسمها والبناء عليها.

وسعت تونس، في إطار حرصها على مزيد تعزيز التزامها بالمواثيق الدولية، إلى مواءمة تشريعاتها مع الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال سنّ قانون جديد سنة 2015 متطابق مع جميع الصكوك والالتزامات الدولية، بما في ذلك التزامات المتصلة بحقوق الإنسان من منطلق إيمانها بأهمية هذا البعد في مقاربات التصدي للتطرف العنيف والوقاية منه.

واعتمدت تونس، في نفس الإطار، استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تقوم على مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي وثقافي يهدف إلى ضمان العدالة والحد من الفوارق الاجتماعية المجحفة، والقضاء على الفساد ومظاهر التهميش والإقصاء، وتكريس علوية القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

كما تمّ انشاء لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تضم جميع الأطراف المتدخلين ولا سيما المجتمع المدني والمؤسسات التربوية وكذلك الدينية، تعمل، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأممية والإقليمية والمراكز المتخصصة، على تنظيم برامج توعوية وتحسيسية موجهة خاصة للشباب.

وفي هذا الإطار، تمّ افتتاح منصة للمواطنة السيبرنية لتعزيز الصمود الرقمي في مواجهة التطرف العنيف وخطاب الكراهية عبر الإنترنت، مع ضمان اتاحة المنتجات والخدمات الرقمية المبتكرة لجميع المواطنين والمستخدمين، وتشجيع حرية الابتكار والابداع على الفضاء الافتراضي.

وإيمانا منها بدور المرأة، اعتمدت تونس خطة تحرك وطنية لتفعيل دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف داخل الأسرة وفي الفضاء العام.

**شـــــكرا السيد الرئيس.**